

Distr.: General
18 October 2007
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والستون

اللجنة الخامسة

البند ١١٤ (و) من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وتعيينات أخرى

تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

مذكرة من الأمين العام

١ - سيكون على الجمعية العامة أن تعين، على النحو المشار إليه في الوثيقة A/62/106 خلال دورتها الحالية خمسة أعضاء لا يكون أي اثنين منهم من رعايا الدولة نفسها تعيينهم الجمعية العامة على أساس التمثيل الجغرافي العادل والمؤهلات الشخصية والخبرة لملء الشواغر التي ستنشأ في عضوية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات^(١) تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢ - وقد رُشح الأشخاص التالية أسماؤهم من قبل حكوماتهم للتعيين أو لإعادة التعيين:

فاديم فاديموفيتش. دوبينيكين (الاتحاد الروسي)؛

فيجايندرا نات كول (الهند)؛

رافائيل مونيوز (إسبانيا)؛

جون موانغا (أوغندا)

مورينو سيلا (سويسرا)؛

أدريان باتريك ستراشان (جامايكا)؛

دافيد م. والكر (الولايات المتحدة الأمريكية)

٣ - وترد فيما يلي السير الذاتية للمرشحين (انظر المرفق).

(١) فترة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات، ويمكن إعادة انتخابهم لفترة ثلاث سنوات ثانية وأخيرة، باستثناء اثنين من الأعضاء الخمسة التأسيسيين للجنة، إذ يعين كل منهما لفترة أربع سنوات ويقع الاختيار عليهما بالقرعة.



المرفق

السيرة الذاتية

فاديم فاديموفيتش دوبينكين (الاتحاد الروسي)

تاريخ الميلاد: ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢

المنصب الحالي

رئيس مكتب مراجعة الحسابات المتكاملة، غرفة الحسابات في الاتحاد

الروسي

التعليم والدراسات والأبحاث

١٩٧٩-١٩٨٤ شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، أكاديمية بليخانوف الروسية

للعلوم الاقتصادية (موسكو)

١٩٨٧ اللجنة الحكومية للتخطيط بجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية

السوفياتية، دورة تدريبية متقدمة في العلوم الاقتصادية بشأن تخطيط

الإنشاءات الكبرى

١٩٩٣-١٩٩٤ أكاديمية بليخانوف الروسية للعلوم الاقتصادية (موسكو)، دورتان

تدريبتان متقدمتان "الأنشطة الاقتصادية الدولية والتحرير في اقتصاد

السوق"، و"خصخصة المقاولات العامة والبلدية"

١٩٩٨ أكاديمية العلوم الاقتصادية لحكومة الاتحاد الروسي، دراسات عليا في

الشؤون المالية والقانون

٢٠٠١ أكاديمية الشؤون المالية لحكومة الاتحاد الروسي، دراسات عليا

اللغات

الروسية (اللغة الأم)، الانكليزية (بطلاقة)

الخبرة المهنية

١٩٨٦-١٩٩١ خبير، ثم كبير خبراء في شعبة التنمية الإقليمية التابعة للجنة الحكومية

للتخطيط بجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية

١٩٩٦-١٩٩١ كبير خبراء، نائب الرئيس ثم رئيس شعبة الشؤون الاقتصادية المتكاملة،

وزارة الاقتصاد والمالية في الاتحاد الروسي

- نائب رئيس الشعبة، المفتش الأول، نائب رئيس الإدارة، رئيس إدارة
مراجعة الحسابات المتكاملة، غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي
- قدم مساهمات قيمة لتحسين الرقابة المالية للمؤسسات العامة ومراجعة حساباتها والإطار التشريعي ذي الصلة في الاتحاد الروسي، بما في ذلك تطوير الصكوك القانونية المتعلقة بتخطيط أنشطة مراجعة الحسابات لغرفة الحسابات وتنفيذها؛
 - طرح عددا من المبادرات الرامية إلى تحسين التشريع المنظم لعملية وضع الميزانية الاتحادية وضوابطها؛
 - شارك في وضع معايير مراقبة المالية العامة التي تحدد قواعد القيام بأنشطة الرقابة ومراجعة حسابات النفقات العامة واستخدام الأملاك الاتحادية والإبلاغ عنها؛
 - يسهر على الرقابة الشاملة من قبل غرفة الحسابات على إعداد الميزانية الاتحادية لروسيا وتنفيذها، بما في ذلك استعراض مشاريع قوانين الميزانية الاتحادية.

الحضور الدولي

مكتب المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند، برنامج عن التقنيات الحديثة لمراجعة الحسابات، ٢٠٠١

مكتب مراجعة الحسابات القومي لجمهورية الصين الشعبية، برنامج عن الممارسات الدولية لمراجعة الحسابات، ٢٠٠٤

ساهم في إنجازات المؤتمر الخامس للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات سنة ٢٠٠٢ بشأن مسائل تتعلق بالرقابة على أداء الميزانيات العامة

شارك في حلقات عمل دولية في ألمانيا بشأن "سبل إصلاح الميزانية - تحديات مراجعة الحسابات العامة في القرن الحادي والعشرين"

شارك في حلقة عمل دولية في هنغاريا بعرض من إعداده عن "جودة مراجعة الحسابات"

عضو الفريق العامل التحضيري للمؤتمر السابع للمنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بشأن مسألة إنشاء نظام لإدارة مراقبة الجودة في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

السيد فيجاينندرا ناث كول (الهند)

ولد فيجاينندرا ناث كول في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٣. وحصل على شهادة الماجستير في التاريخ سنة ١٩٦٤ من كلية سات ستيفنز، دلهي. ودخل الخدمة الإدارية الهندية سنة ١٩٦٥.

تولى السيد كول منصب المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ لفترة خدمة مدتها ست سنوات. وسيتخلى عن منصبه في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. يستمد السيد كول، بصفته رئيس المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند، ولايته من دستور البلاد الذي يكفل له الاستقلالية التامة عن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية. ولا يمكن عزله من منصبه إلا من خلال إجراء العزل من قبل البرلمان. وينص دستور الهند على أن تدرج تقارير المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند في جداول أعمال مجلس البرلمان على مستوى الحكومة الاتحادية وبرلمانات الولايات الثمانية والعشرين التي تشكل الاتحاد الهندي. وتشمل ولاية المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند جميع نفقات وإيرادات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وإضافة إلى ذلك، تشمل الولاية أيضا مراجعة حسابات حوالي ٦٠٠ مؤسسة تجارية مملوكة للحكومة وكيانات وسلطات مستقلة خاصة. ونظرا لعظم وتعقيد مراجعة الحسابات في الهند، للسيد كول خبرة واسعة في أنشطة مراجعة حسابات شبيهة بأنشطة المنظمات المختلفة داخل الأمم المتحدة، ولا سيما التي تغطي تكاليف الأنشطة الإنمائية والاستجابة في حالات الطوارئ، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وقد ركز خلال توليه منصب المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند على موازنة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند مع الممارسات الحديثة لمراجعة الحسابات، ولا سيما في مجالات مراجعة الأداء، ومراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات، ومراجعة الحسابات المتعلقة بالبيئة. ولعب دورا أساسيا في تشكيل المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية، لأول مرة، بموافقة من حكومة الهند. وهذا المجلس مسؤول أيضا عن رسم خريطة طريق نحو انتقال الحكومة من نظام محاسبي يقوم على النقد إلى نظام محاسبي يوم على الاستحقاق.

يعمل تحت إمرة السيد كول، بصفته المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند، أزيد من ١٠ ٥٠٠ موظف فني يحمل حوالي ٢ ٠٠٠ منهم درجات متفاوتة في المحاسبة/المالية/إدارة الأعمال والقانون ويحمل أكثر من ٤٠ منهم شهادات دولية. وتشمل نطاق

مراجعات الحسابات التي أجزاها: مراجعة الحسابات المالية؛ والتحقق من الامتثال، ومراجعة الأداء في قطاعات مختلفة داخل الحكومة تتصل بمشاريع تطوير الهياكل الأساسية، وبرامج التخفيف من الفقر، ونظام التوزيع العام على نطاق الوطن، وبرامج تقديم الرعاية الصحية، والطرق، والسكك الحديدية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والدفاع وما إلى ذلك.

وله تجربة واسعة وثيقة الصلة بمنهجية مراجعة الحسابات التي تراعي المعايير الموحدة لمراجعة الحسابات والمبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات التي أصدرها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ وإطار المعايير المحاسبية للأمم المتحدة وأهم من ذلك المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي قررت الأمم المتحدة سلفا التحول إليها سنة ٢٠١٠.

وتشمل مسؤولياته في الساحة الدولية عضويته في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومجلس إدارة المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وفي إطار الخطة الاستراتيجية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، أنتخب عضوا في اللجنة المالية والإدارية، وكذلك منسق هدف تقاسم المعرفة والخدمات المعرفية. ويتولى مسؤولية توجيه اللجنة الدائمة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المعنية بمراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات بصفته رئيسا للمنظمة. وهو عضو في لجان/أفرقة عاملة دولية عديدة، أي لجنة معايير مراجعة الحسابات، والأفرقة العاملة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المعنية بمراجعة حسابات الخصاص والحسابات البيئية، وفرقة العمل المعنية بالمؤسسات الدولية. وقدم مساهمات هامة للمبادرة الإنمائية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وهو أيضا الأمين العام للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وإن كون المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند رئيس لجنة مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات هو اعتراف هام بإمكانه الخاص في هذا المجال. وقد ساعد أيضا العديد من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على بناء القدرات في مجال مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات عن طريق تدريب الخبراء وانتدابهم. والخبرات التي يتمتع بها في مراجعة حسابات نظم تخطيط الموارد في المؤسسة تعد ذات أهمية خاصة في سياق كون الأمم المتحدة تمر أيضا بعملية

الانتقال من نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى الجيل المقبل لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة.

والسيد كول، بصفته المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند، هو المراجع الخارجي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما؛ ومنظمة الصحة العالمية، جنيف؛ والمنظمة البحرية الدولية، لندن؛ ومنظمة السياحة العالمية، مدريد.

وهو ممثلٌ حالياً في المجلس الإداري لمعهد المحاسبين المعتمدين في الهند الذي يعد الهيئة المهنية الأولى لمراجعي حسابات القطاع الخاص في الهند، كما أنه راعي معهد مراجعي حسابات القطاع العام في الهند، وهو الهيئة المهنية لمراجعي حسابات القطاع العام في الهند.

وللسيد كول أيضاً تجربة واسعة في العمل في المناصب التنفيذية في الحكومة والقطاع الخاص. فقد شغل مناصب كبرى في كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في الهند. وتشمل تلك المناصب، على الصعيد الاتحادي، فترتي خدمة بصفته الأمين المشترك لوزارة التجارة الهندية ولاحقاً أميناً لحكومة الهند في وزارات (أ) البترول والغاز الطبيعي (ب) الفحم الحجري (ج) المواد الكيميائية. وقبل ذلك، عمل أميناً رئيسياً لإدارتي المالية والصناعة في حكومة ولاية ماديا برادش ورئيساً لشركة تطوير صناعات الولاية، وشركة مالية الولاية، وشركة تطوير الإلكترونيات بالولاية (وقد باشر في هذه الشركة وضع أول مصنع للألياف البصرية في الهند).

وعمل السيد كول أيضاً في مناصب عليا في القطاع الخاص كما عمل مديراً مستقلاً لمجلس مديري العديد من الشركات الهندية، ومنها Tata Exports، و Mafatlal Industries، وشركة تجارة الفلزات والمعادن، وأول شركة لاستيراد الغاز المسيل في الهند، (Petronet LNG).

وقد ائُتدب السيد كول للعمل، بصفة موظف مدني دولي، في الأمم المتحدة سنة ١٩٩١ وعمل فيها لمدة سبع سنوات بصفة مستشار للسياسات التجارية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك، بولاية تشمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والسيد كول عضو زميل في معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي وفي مركز تنمية الفرص بجامعة مانشستر، المملكة المتحدة.

رافائيل مونيوز (إسبانيا)

مكان وتاريخ الميلاد: من مواليد مدريد، إسبانيا في ١٧ كانون الثاني/يناير، ١٩٥٢

الخلفية التعليمية

- شهادة في القانون (خمس سنوات)، جامعة كومبلوتنسي، مدريد، ١٩٧٤.
- شهادة في الاقتصاد (خمس سنوات)، جامعة كومبلوتنسي، مدريد، ١٩٧٤.
- عضو السجل الوطني لمراجعي الحسابات في إسبانيا منذ ١٩٧٨.

الخبرة المهنية

المناصب التي شغلها في الإدارات الحكومية والمنظمات الدولية

المستشار الاقتصادي والإداري، سفارة إسبانيا في واشنطن، (العاصمة)	٢٠٠٥ حتى الآن
رئيس وحدة المساندة بوزارة المالية في دائرة المقاضاة الخاصة المعنية بقمع الجرائم الاقتصادية ذات الصلة بالفساد، مدريد	٢٠٠٣-٢٠٠٥
مستشار الوفد الإسباني للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة	
مدير مكتب مراجعة الحسابات الداخلية والتفتيش الداخلي في صندوق النقد الدولي، واشنطن (العاصمة)	١٩٩٩-٢٠٠٣
المراقب المالي العام، مدريد	١٩٩٦-١٩٩٩
مستشار الشؤون المالية، البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، نيويورك	١٩٩٤-١٩٩٦
المراقب المالي العام لنظام الضمان الاجتماعي، مدريد	١٩٩٢-١٩٩٤
المدير العام لمديرية الخدمة الخارجية، وزارة الشؤون الخارجية	١٩٨٥-١٩٨٩
نائب المدير العام للإدارة والرقابة الإدارية، وزارة المالية	١٩٨٣-١٩٨٥
نائب المدير العام للتنسيق المالي بين الإدارة المركزية والحكومات الإقليمية	١٩٨٠-١٩٨٢

رئيس دائرة الوكالات التجارية والصناعية والمالية المستقلة والمؤسسات العامة، شعبة الميزانيات، وزارة المالية مستشار الوفد الإسباني للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة	١٩٧٨-١٩٨٠
رئيس قسم التوقعات والدراسات التشريعية، شعبة الميزانيات، وزارة المالية	١٩٧٧-١٩٧٨
مستشار الوفد الإسباني للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة انضم لوزارة المالية الإسبانية، كمفتش ماليات بعد اجتيازه امتحانات تنافسية. وبهذه الصفة، ترأس القسم المالي في مكتب المراقب المالي الإقليمي، وزارة المالية، مدينة سفيلا	١٩٧٦

المناصب التي شغلها في القطاع الخاص

مدير، شعبة العلاقات مع القطاع العام، برايس ووترهاوس، مدريد	١٩٩٠-١٩٩٢
الأنشطة التدريسية	
أستاذ بالمدرسة الدبلوماسية الإسبانية، وزارة الشؤون الخارجية، مدريد	١٩٨٥-١٩٨٩
أستاذ مبادئ المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة كومبلوتينسي، مدريد	١٩٧٨-١٩٨٤
أستاذ مساعد للمحاسبة، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية إدارة الأعمال، جامعة مدريد	١٩٧٦-١٩٧٨

أنشطة أخرى

كاتب عدة مقالات بشأن الرقابة الإدارية ومراجعة الحسابات في القطاع العام،
وشؤون الميزانية والشؤون المالية، نشرها معهد الدراسات المالية، وزارة المالية، ومنظمات
القطاع الخاص من قبيل "الإدارة والتقدم"، (اتحاد تطوير الإدارة).
ألقى أيضا محاضرات شتى بشأن أمور ذات صلة.

اللغات

الإسبانية (اللغة الأم)، الفرنسية والانكليزية

جون ف. س. موانغا (أوغندا)

تاريخ الميلاد: ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦

المؤهلات المهنية

زميل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، المملكة المتحدة

عضو معهد المحاسبين العموميين القانونيين في أوغندا

المركز الحالي

المراجع العام للحسابات في أوغندا

الخبرات الرئيسية

تخرج محاسبا قانونيا معتمدا في بريطانيا العظمى؛ وانضم إلى مكتب لندن لشركة كوبرز آند ليراند (المعروفة الآن باسم برايس ووترهاوسكوبرز) في شباط/فبراير ١٩٨٠. اكتسب خبرة دولية وإقليمية واسعة من عمله مع الشركة (كوبرز آند ليراند) لمدة عامين ونصف العام في مكتب لندن، ثم لمدة سبعة أعوام في مكتب الشركة في زامبيا، ثم بعد ذلك لمدة ثلاثة أعوام في مكتبها في ليلونغوي. أصبح شريكا في شركة كوبرز آند ليراند بدءا من عام ١٩٨٧ أثناء عمله في زامبيا وملاوي. وكانت مهامه الرئيسية تتمثل في توفير التوجيه الفني في مجال مراجعة أعمال سكرتارية الشركة وشؤون الضرائب في شركات القطاع العام والخاص على حد سواء. وكانت تلك الشركات تشمل مؤسسات مالية، ومزارع كبيرة، ومنظمات شبه حكومية، وشركات متعددة الجنسيات، وصناعات تحويلية محلية، وشركات خدمات. وشملت مسؤولياته كفالة الحفاظ على المهارات المهنية والفنية والإدارية لكبار الموظفين، ووضع معايير مناسبة للعمل المهني. وعقب عودته إلى أوغندا عام ١٩٩٤، وإسناد مهمة استشارية إليه في مشروع للبنك الدولي، وارتباطه بوزارة الخزانة، اتسعت خبرته لتشمل النظم والمهارات المحاسبية المتصلة بالحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي. وكخبير استشاري في مشروع البنك الدولي منذ ١٩٩٤، تولى مناصب رئيسية في الحكومة، وترأس حافظة مديرية الحسابات، كما مثل أوغندا كمحاسب عام على الصعيد الدولي.

عمل مراجعا عاما للحسابات في جمهورية أوغندا في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٦. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، عمل نائبا لرئيس أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية التي تتخذ من واشنطن العاصمة مقرا لها. وعُيِّن مجددا مراجعا عاما للحسابات في أوغندا في تموز/يوليه ٢٠٠٧ ولا يزال يشغل المنصب حتى الآن.

وعمل أيضا عضوا في لجنة الميزانية والمالية في محكمة العدل الدولية التي تتخذ من لاهاي، بهولندا، مقرا لها من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٦.

التاريخ المهني

من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى
حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ومن
تموز/يوليه ٢٠٠٧ حتى الآن
مكتب المراجع العام للحسابات
المنصب
المراجع العام للحسابات

تمثلت مسؤولياته الرئيسية، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بصفته المراجع العام للحسابات في أوغندا، في التنفيذ الفعال لأحكام المادة ١٦٣ من الدستور التي تقضي بمراجعة الحسابات العامة لأوغندا ولجميع الهيئات العامة، بما فيها المحاكم وإدارات الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي والجامعات والشركات العامة والهيئات المنشأة بموجب قانون صادر عن البرلمان، وتقديم تقارير سنوية عنها. والمراجع العام للحسابات منصب دستوري يجري التعيين فيه من قبل رئيس أوغندا، بموافقة البرلمان. ينقسم مكتب المراجع العام للحسابات إلى أربع مديريات رئيسية ويعمل تحت إمرته ما يقارب ٣٥٠ موظفا غالبيتهم موظفون فنيون موزعون على المكاتب الإقليمية في أنحاء أوغندا.

من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى
أيار/مايو ٢٠٠٧
أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية
المنصب
نائب الرئيس

عمل، منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، نائبا لرئيس أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية التي تتخذ من البنك الدولي في واشنطن العاصمة مقرا لها. وتتولى الأمانة مسؤولية دعم إطار قياس الأداء العام الذي وضعه اتحاد من المانحين يضم البنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، وإدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، والأمانة الحكومية للشؤون الاقتصادية لسويسرا، ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وصندوق النقد الدولي، والشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا.

من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠: وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.
المنصب: مستشار للمراجعة الداخلية للحسابات

محاسب عام مفوض/موظف حسابات في وزارة
الخزانة

محاسب عام مدير حسابات

عمل، منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، مستشارا للمراجعة الداخلية للحسابات للمشروع الحكومي لإدارة الاقتصادية والمالية لدى وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في إطار قرض المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي (رقم 2418-UG). وتولى مسؤولية إنشاء الإدارة الحكومية للمراجعة الداخلية للحسابات، وهو ما تضمن تحديد الاختصاصات ورسم هيكل الموظفين وتوصيفات الوظائف، ثم إجراء المقابلات للموظفين وتنسيبهم في نهاية المطاف. كما قام بإعداد مخطط عام لدليل المراجعة الداخلية للحسابات.

واعتبارا من آذار/مارس ١٩٩٦ (في إطار مشروع البنك الدولي أيضا)، كُلف من جديد بمهام مفوض/موظف حسابات في وزارة الخزانة، تحت الرئاسة المباشرة للأمين الدائم/وزير الخزانة. كانت المهام هي كفالة الإدارة والمراقبة الملائمة لمالية أوغندا ومدى امتثالها للدستور ولقانون المالية العامة. واعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (دائما في إطار مشروع البنك الدولي)، أُسندت إليه مجددا مهام مدير الحسابات في الوزارة التي أعيد تشكيلها، ومثل أوغندا كمحاسب عام على الصعيد الدولي. وتضم مديرية الحسابات إدارات المراجعة الداخلية للحسابات، ومفتشية الخزانة، ومكتب الحسابات في وزارة الخزانة.

من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى

آب/أغسطس ١٩٩٤: شركة كوبرز آند ليراند في لوساكا، زامبيا

المنصب: مستشار إداري (مراجعة الحسابات)/شريك

قدم التوجيه الفني لعمليات مراجعة الحسابات التي شملت شركاء منهم سكك حديد زامبيا، والجمعية الوطنية للبناء في زامبيا، والمصرف التجاري الأفريقي والمحدود المسؤولية، والمصرف التجاري الوطني في زامبيا، ومؤسسة شيبوت Chibote للحوم المحدودة المسؤولية. وكان إجمالي العائدات السنوية لسكك حديد زامبيا يزيد عن ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حسب آخر بياناتها المالية، بينما تتجاوز أصولها الثابتة ٢٦ مليون دولار (دولار الولايات المتحدة = ٧٠٠ كواشا زامبية). ومن بين المنظمات التي تتلقى مساعدات من جهات أجنبية/مانحين التي راجع حساباتها اتحاد أرباب العمل في زامبيا، وكنيسة زامبيا المتحدة، ومشاريع مختلفة ترعاها جامعة زامبيا.

من حزيران/يونيه ١٩٩٠ إلى
تموز/يوليه ١٩٩٣: شركة كوبرز آند ليراند في ليلونغوي
المنصب: شريك مقيم

التوجيه الفني

قدم التوجيه الفني في مجال مراجعة الحسابات وسكرتارية الشركات وشؤون الضرائب في الشركات. وكان من بين الزبائن الكبار شركة الاستثمار والتجارة والإدارة ITM التي يزيد حجم تعاملاتها على ٥٤ مليون كواشا ملاوية، وهيئة المياه في ليلونغوي (وهي مرفق عام تربو أصوله على ١٨٧ مليون كواشا ملاوية)، وشركة مالتراكو المحدودة المسؤولة (وهي فرع من فروع شركة ITM وتعمل في توزيع معدات الحفر والشاحنات الثقيلة)، وشركة WJ&RL Gulliver التي تعمل في شق الطرق وتشديد المباني.

(٧ كواشا ملاوية = دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في حزيران/يونيه

(١٩٩٣

الضرائب

شمل عمله في المجال الضريبي استعراض حسابات الضرائب على الدخل وعائداتها التي يتم إعدادها نيابة عن الزبائن ومراسلة إدارة الضرائب للحصول على التقديرات المعتمدة؛ وكذلك تقديم معلومات مستكملة ونصائح وتوجيهات للزبائن والموظفين على حد سواء بشأن التطورات والتغييرات في تشريعات الضرائب.

حارس قضائي

عمل حارسا قضائيا ومديرا لعائدات ثمان من مزارع التبغ الكبيرة.

الإدارة

تولى مسائل إدارة شؤون الموظفين في الوقت الذي يدير فيه مكتب ليلونغوي. حصل على الموظفين التقنيين والفنيين من المستوى والدرجة المطلوبين لتقديم الخدمات لحافظة زبائن الشركة بأكثر الطرق فعالية ولتحقيق أعلى المعايير المهنية والحفاظ عليها. وكانت مقارنة الوقت الفعلي الذي يقضيه الموظفون في وظائفهم بالوقت المحدد في الميزانيات عاملا رئيسيا في رصد التكاليف، وفي التفاوض مع الزبائن والاتفاق معهم على الأتعاب في التحليل النهائي.

التدريب

كان تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم سمة دائمة، بما أن الإسهام الفني في الوقت الأنسب يعزز كفاءة وجودة المنتج النهائي. وقد كان التدريب أثناء العمل (التدريب الميداني) أثناء إجراء مراجعة الحسابات أو تكليف، والاستعراض النهائي عند اكتمال العمل، يكفل مراقبة الموظفين وتدريبهم بصورة دائمة ومناسبة في آن معا. وشارك وعرض مواضيع مختلفة أثناء دورات التدريب الداخلي التي كان يجري تنظيمها بالاشتراك مع مكتب الشركة في بلانتاير، وساعد الموظفين في تنمية مهاراتهم في مجالات مراجعة الحسابات والمحاسبة والاتصال، ولا سيما من خلال دراسات الحالات الإفرادية وتمارين تقمص الأدوار. واعتمد ترتيبات أبسط وأقل رسمية مع فرادى الموظفين أثناء توجيههم فيما يتعلق بأسئلة وتقنيات الامتحانات السابقة.

من حزيران/يونيه ١٩٨٩ إلى

شركة كوبرز آند ليراند في لوساكا

حزيران/يونيه ١٩٩٠:

شريك (مراجعة الحسابات)

المنصب:

مكتب يضم تسعة شركاء تم تقسيمه إلى إدارات تعنى بمراجعة الحسابات، والضرائب، والاستشارات الإدارية، والتصفيات، والمحاسبة، وأعمال سكرتارية الشركات. شملت مهامه الأساسية، بصفته واحدا من الشركاء في مراجعة الحسابات، توفير التوجيه التقني في مجال مراجعة الحسابات والحفاظ على المعايير المهنية.

وشارك، بصفته عضوا في اللجنة الفنية الوطنية لمراجعة الحسابات في الشركة، مشاركة مكثفة في إصدار المبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات والمحاسبة وفي تنظيم الدورات التدريبية الداخلية والمشاركة فيها.

من أيار/مايو ١٩٨٧ إلى

مكتب شركة كوبرز آند ليراند في كيتوي، زامبيا

حزيران/يونيه ١٩٨٩:

شريك

المنصب:

شمل العمل الذي اضطلع به، بصفته شريكا مهنيا عاما، مراجعة الحسابات، والضرائب، وأعمال سكرتارية الشركات، وإسداء النصح العام في مجال الأعمال التجارية. وتضمنت مسؤولياته توسيع دور إدارة المحاسبة والسكرتارية في الشركة ليشمل الخدمات المالية الواسعة القاعدة وتغيير اسم الإدارة ليصبح مجموعة خدمات الأعمال التجارية.

من آب/أغسطس ١٩٨٣ إلى

أيار/مايو ١٩٨٧:

كوبرز آند ليراند في لوساكا

الوظائف:

كبير مراجعي حسابات

مشرف على مراجعة الحسابات

مدير ومساعد خاص لكبير الشركاء

المهام المضطلع بها

مراجعة الحسابات

قام بمراجعة حسابات شركات من القطاع الخاص ومؤسسات شبه حكومية. وكانت أنشطة تلك الشركات تشمل بصورة رئيسية الصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة والجملة، والبناء، والزراعة، والنقل (بالشاحنات)، والكنائس، والفنادق، والخدمات المالية. وكان من بين الزبائن الرئيسيين شركة أنتركونتيننتال المحدودة للفنادق، وصندوق التوفير الوطني الزامبي، والشركة الوطنية المحدودة لتجارة الجملة والتسويق في زامبيا، وشركة النقل بالشاحنات، وشركة بريميوم Primium للصناعات النفطية، والمصرف التجاري الوطني في زامبيا.

المساعد الخاص لكبير الشركاء

تركز عمله أساساً على الزبائن الجدد والمتوقعين. وكان يتضمن تجميع وتحليل البيانات وإعداد مختلف التقارير المالية من قبيل تقييمات الأسهم، وتوقعات التدفقات النقدية، وتقييم المشاريع/الأعمال التجارية، والاتصال بالمؤسسات المالية.

من شباط/فبراير ١٩٨٠ إلى

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢:

شركة كوبرز آند ليراند في لندن

المناصب:

مساعد كبير الموظفين

كبير الموظفين

عمل عضواً في فريق في مجموعة خدمات الأعمال التجارية في مكتب لندن. اضطلع بمهام مختلفة شملت مراجعة الحسابات، والتحقق، وإعداد الحسابات القانونية والإدارية، والإشراف على مسائل سكرتارية الشركة، وإعداد مختلف التقارير المالية.

الأنشطة الاجتماعية وغيرها من الأنشطة

- عضو لجنة الميزانية والمالية في محكمة العدل الدولية التي تتخذ من لاهاي، بهولندا،
مقرا لها، في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦
- عضو بحكم منصبه في مجلس معهد المحاسبين العاميين القانونيين في أوغندا، من ١٩٩٦
إلى ٢٠٠٦
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في المصرف التعاوني الأوغندي، ١٩٩٦/
١٩٩٧/١٩٩٨، ورئيس اللجنة الفرعية لمراجعة الحسابات في مجلس الإدارة
- عضو نادي الروتاري في ليلونغوي، ١٩٩٢-١٩٩٣
- أمين خزانة فخري لنادي الغولف في ليلونغوي، ١٩٩٢-١٩٩٣
- عضو في المائدة المستديرة الحادية عشرة في لوساكا، ١٩٨٤-١٩٨٧
- أمين خزانة فخري لنادي لوساكا (قسم كرة المضرب "الإسكواش")، ١٩٨٦-
١٩٨٩
- أمين خزانة فخري لكيتوي (زامبيا) ولغرفة التجارة والصناعة المحلية، ١٩٨٧ و
١٩٨٨
- عضو اللجنة التنفيذية للرابطة المعتمدة للمحاسبين القانونيين/فرع زامبيا، ١٩٨٧

مورينو سيلا (سويسرا)

تاريخ الميلاد: ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥

الخبرة المهنية

٢٠٠٧ - مسؤول تنفيذي

الأنشطة الرئيسية

مسؤول تنفيذي، الشركة الاستثمارية "إدموند فافري إس إيه" يشرف على الإدارة الداخلية والتطوير بالشركة المتخصصة في مجالات الضرائب والمالية والمراجعة والتدقيق وإدارة الأعمال

مشارك في جمعية تكنولوجيا المعلومات Light + 3 المتخصصة في مجال نظم المعلومات لتخطيط الموارد في المؤسسة (ERP)

رئيس مجلس المديرين لشركة (Switzerland Public Finance Solutions Ltd) -
Credit Foncier et Caisse d'Epargne Rhone Alpes (BCGe)، بنك كانتونال دي جنيف

رئيس شركة (La Vesperale)، وهي شركة لإدارة المعاشات التقاعدية

عضو لجنة مراجعة الحسابات، المنظمة العالمية للأرصاء الجوية

الأنشطة الأخرى

محاضر بجامعة جنيف في المالية العامة ونظم المعلومات

خبرات في مجال التنظيم ونظم المعلومات والرقابة الداخلية والمخاطر والمالية والخزانة

٢٠٠٦-٢٠٠١ مدير عام السلطة المالية في ولاية جنيف (إدارة الشؤون المالية، ملحقة بديوان

الرتاسة - السيدة كالمي - ري، الأنسة برونشويج غراف والسيد هايغر)

الأنشطة الرئيسية

رئيس الإدارة المالية للولاية:

الإشراف على إدارة حسابات الجهة التي تقوم بإغلاق الحسابات.

الإشراف على إدارة الجهة المسؤولة عن إدارة الديون والسيولة.

الإشراف على إدارة الجهة التي تقوم بإعداد الميزانية.

الإشراف على إدارة مركز الكفاءة، نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (ERP) (الجهة المسؤولة عن إدارة وإصدار وصون نظام معلومات الميزانية والمحاسبة والمالية).

رئيس مركز الكفاءة لمجالس العموم (الجهة التي تدير جميع العلاقات المالية مع البلديات).

رئيس مركز الكفاءة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (الجهة التي تعد مقدمة المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام/المعايير الدولية للإبلاغ المالي).

رئيس مركز الكفاءة في نظام محاسبة التكاليف (الجهة التي تعد مقدمة محاسبة التكاليف).

الإشراف على العلاقات مع معهد Listing Standard & Poor's.

الإشراف على العلاقات مع جهات من قبيل مؤسسة تقييم أصول بنك كانتونال دي جنيف (BCGe).

تمثيل رئاسة إدارة الشؤون المالية عند التعامل مع القطاع الخاص (البنوك المحلية والأجنبية، وقطاع الأعمال)، المقاطعة والبلديات والكانتونات والمنظمات الكونفدرالية، وداخل المنظمات الدولية.

المشاركة الفعالة في مشاريع شتى تتصل بتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (ERP) وتنفيذ أداة لتحديد نظام الضرائب والمشاركة في التدقيقات الداخلية، الخ

المشاركة في لجان شتى بالكانتونات (اللجنة المالية ولجنة الرقابة الإدارية ولجنة العمل، الخ)

الإدارة

مسؤول عن ٦٠ موظفاً، ونحو ٤٠ موظفاً خارجياً، ونحو ١٤٠ موظفاً إدارياً (صلة وظيفية)

المشاريع

مدير مشروع لتنفيذ نظام معلومات الميزانية، والمحاسبة والمالية (ERP Oracle Finance) للإدارة

العناصر الرئيسية

الخزانة الحكومية: إدارة الدين (أكثر من ١٢ بليون فرنك سويسري)، والمدفوعات (أكثر من ٢٥ بليون فرنك سويسري في العام)

- إدارة الدين (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥: ١٢,٧ بليون فرنك سويسري بمعدل متوسط ٢,٦٤ في المائة خلال ٦ أعوام)
- تنفيذ تجميع النقد للحكومة المركزية، وإطلاق إدارة المشروع الخاص بإدارة النقد والجهات ذات الصلة

حسابات الولاية: التقييم (أكثر من ٢٤ بليون فرنك سويسري)

ميزانية الولاية: (أكثر من ٦ بلايين فرنك سويسري)

تنفيذ نظام ERP Oracle Finance: أكثر من ١٤٠٠ مستخدم

مؤسسة الإثراء: ٥,٣ بلايين فرنك سويسري من الأصول من أجل القيمة المضافة

٢٠٠١-٢٠٠٠ مدير مشروع لتنفيذ نظام معلومات الميزانية والمحاسبة والمالية

(ERP Oracle Finance) في الإدارة

(إدارة المالية التابعة لديوان الرئاسة، السيدة كالمي - راي)

الأنشطة الرئيسية

إدارة المشاريع (تقديم العطاءات والتحليل والبارامترات والتصميم ونشر نظم المعلومات للميزانية والمحاسبة والإدارة المالية)

المسؤوليات الخاصة

- رئيس اللجنة التوجيهية، نحو ٦٠ موظفا خارجيا و ١٢٠ موظفا بالإدارة
- ميزانية في حدود ٩٠ مليون فرنك سويسري

١٩٩٨-١٩٩٩ أخصائي اقتصادي (إدارة الشؤون المالية)

الأنشطة الرئيسية

مدير مشروع لتحليل وتنفيذ نقل الأصول بين الولاية والجهات التابعة لها

الإشراف على تنفيذ برنامج الإدارة العامة الجديدة

مدير مشروع لتحليل احتياجات ميزانية نظم المعلومات والميزانية والمحاسبة والمالية

١٩٩٢-١٩٩٧ مهندس - أخصائي اقتصادي/رئيس "تطوير الطاقات المتجددة"

(وزارة الشؤون الاقتصادية، ووزارة الداخلية ووزارة الأشغال العامة)

الأنشطة الرئيسية

رئيس برنامج "الطاقة المتجددة" لولاية جنيف

تنفيذ برنامج المنح للقطاع الخاص

تطوير الخبرات اللازمة للقطاع الخاص

تطوير التدريب للقطاع الخاص (قطاع العقارات والمعماريين والمهندسين)

المشاريع

مشروع حفريات للتنقيب عن مصادر الطاقة الحرارية الأرضية (٢٨٠٠ متر)

تصميم مشاريع شتى للطاقة المتجددة والإشراف عليها

خط العمل

• القطاع الخاص (٨٠ في المائة) - القطاع العام (٢٠ في المائة)

١٩٨٦-١٩٩٢ مهندس (مكتب المحاسن الهندسية)

الأنشطة الرئيسية (القطاع الخاص)

• مهندس (CVSE) بالقطاع الخاص ومساعد فني في مدرسة الهندسة بجنيف

المشاريع

• مدير مشروع بصناعة الإنشاءات في مجال البحوث

خط العمل

• القطاع الخاص (١٠٠ في المائة)

التدريب

درجة ماجستير في نظم المعلومات (نظم الطاقة)، "إيكول بوليتيكنيك فيديرال
دى لوزان"، ١٩٩٥-١٩٩٧

شهادة في الاقتصاد، جامعة جنيف، دبلوم في إدارة الحاسوب، ١٩٨٦-١٩٩١
دبلوم في الهندسة الميكانيكية، تخصص بالديناميات الحرارية، مدرسة الهندسة بجنيف،
١٩٨١-١٩٨٥

اللغات

الفرنسية: نطقاً وكتابةً

الاطالية: نطقاً وكتابةً

الالمانية: معرفة أساسية

الانجليزية: جيد، تدريب في أثناء العمل (جنيف ولندن)

أدريان باتريك ستراشان (جامايكا)

مراجع حسابات عام منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨
 زميل في الرابطة المعتمدة للمحاسبين القانونيين في المملكة المتحدة
 زميل في معهد جامايكا للمحاسبين القانونيين المعتمدين
 حائز على وسام الاستحقاق الوطني من الدرجة الممتازة في عام ١٩٨٨
 عضو مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين في منظمة الدول الأمريكية، خلال الفترة
 من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ وخلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠
 عضو مجلس معهد جامايكا للمحاسبين القانونيين المعتمدين وأمين خزانة المعهد في
 الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣
 عضو مجلس استعراض التصنيف التابع لحكومة جامايكا خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى
 ١٩٨٢
 رئيس الفريق الحكومي المعني بإجراء مقابلات مع الموظفين المصنفين ضمن فئات
 الإدارة المالية والمحاسبة ومراجعة الحسابات، منذ عام ١٩٧٨
 مراجع حسابات خارجي لمنظمة بلدان البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة
 الحسابات خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٦
 محاضر في المحاسبة بدوام جزئي في كلية جامايكا للآداب والعلوم والتكنولوجيا (التي
 تدعى الآن جامعة التكنولوجيا) خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨
 محاضر زائر في مراجعة الحسابات في جامعة جزر الهند الغربية والمعهد الإداري للتنمية
 الوطنية
 رئيس المؤتمر الحادي عشر لرابطة الكومنولث للمراجعين العامين للحسابات، ١٩٨١
 مقرر أفرقة في عدة مؤتمرات لرابطة الكومنولث للمراجعين العامين للحسابات، وفي
 التنظيم الداخلي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وفي رابطة بلدان البحر الكاريبي
 للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
 عضو اللجنة المعنية باستعراض عمليات مراجعة الحسابات التابعة لمعهد البلدان
 الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة (١٩٩٥-١٩٩٦)
 عضو اللجنة البرلمانية للتزاهة منذ عام ١٩٧٨
 عضو لجنة منع الفساد منذ عام ٢٠٠١
 عُين قاضياً للصلح في عام ٢٠٠٥

دافيد م. ووكر (الولايات المتحدة)

دافيد م. ووكر هو المراقب المالي العام السابع للولايات المتحدة. ويعمل بحكم منصبه هذا رئيساً لمكتب المحاسبة العام في الولايات المتحدة ويعمل بحكم الواقع كبير موظفي المحاسبة في حكومة الولايات المتحدة. وقد بدأت فترة خدمته المحددة ١٥ عاماً في هذا المنصب المهني والمحايد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

ولدى السيد ووكر ما يزيد على ٣٥ عاماً من الخبرة المهنية في القطاعين الخاص والعام. وقد حصل على تعيينات رئاسية من رونالد ريغان وجورج هيربرت ووكر بوش وويليام جيفرسون كلينتون. ونال موافقة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة بالإجماع على كل تعيين من هذه التعيينات الرئاسية الثلاثة.

ومكتب المحاسبة العام هو وكالة مستقلة تتكون من نحو ٣١٠٠ موظف فني وموظف للدعم داخل الفرع التشريعي لحكومة الولايات المتحدة. ويؤدي مكتب المحاسبة العام مختلف مهام الإشراف والرقابة والتنبؤ وإصدار الأحكام تأييداً لمهام الكونغرس الأمريكي. وجميع الأعمال التي يضطلع بها مكتب المحاسبة العام تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وتحسين مستوى الأداء وضمان المساءلة داخل الحكومة الفيدرالية. مما يعود بالنفع على الشعب الأمريكي. وكان السيد ووكر في مقدمة من بذل جهداً للعمل على تحويل مكتب المحاسبة العام والحكومة الفيدرالية برمتها حسابياً فيما يتصل بالإدارة الرئيسية والتحديات الأخرى.

وبالإضافة إلى ما أنيط به من مسؤوليات بوصفه مراقباً مالياً عاماً للولايات المتحدة، فإنه يحتل عدة مناصب قيادية رئيسية في أوساط المحاسبة المحلية والدولية. فهو يعمل مثلاً رئيساً لمنتدى الولايات المتحدة الحكومي الدولي لمراجعة الحسابات، ورئيساً لبرنامج الولايات المتحدة المشترك لتحسين الإدارة المالية، وعضواً في مجلس إدارة المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وقبل تعيينه مراقباً مالياً عاماً للولايات المتحدة، كان لدى السيد ووكر ما يزيد على ٢٥ عاماً من الخبرة في القطاعين العام والخاص. فقد عمل شريكاً ومديراً عاماً لعملية توفير خدمات رأس المال البشري لشركة آرثر أندرسن المحدودة من عام ١٩٨٩ ولغاية عام ١٩٩٨. كما عمل، خلال تلك الفترة، وصياً عاماً لبرنامجي الولايات المتحدة للضمان الاجتماعي والرعاية الطبية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥.

وقبل عمله في شركة آرثر أندرسن، شغل السيد ووكر عدة مناصب قيادية داخل حكومة الولايات المتحدة، ومنها أميناً مساعداً لبرامج العمل من أجل المعاش التقاعدي

واستحقاقات الموظفين ورئيساً بالنيابة لشركة ضمان الاستحقاق التعاقدية. وقد اكتسب خبرته الأولية المهنية وخبرته في القطاع الخاص من شركات "برايس ووترهاوس"، و"كوبرز وليراند"، و"سورس سيرفيسز".

ويتمتع السيد ووكر بخبرة هامة وانفتاح كبير على الصعيد الدولي. فقد سافر، مثلاً، إلى نحو ٩٠ بلداً وخاض تجربة عمل مباشرة مع نظرائه ومختلف كبار موظفي الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المستقل في بلدان كثيرة في جميع أرجاء العالم. وترأس السيد ووكر على سبيل المثال فرقة عمل متعددة الجنسيات تابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ توصلت إلى اعتماد المنظمة بالإجماع لأول خطة استراتيجية على الإطلاق. وقام بإنشاء الفريق العامل العام لمراجع الحسابات العام، الذي يشكل منتدى لتبادل أفضل الممارسات والمعارف فيما بين مراجعين عامين للحسابات مختارين من جميع أنحاء العالم. كما أنه كثيراً ما ظهر متحدثاً أمام مؤتمرات دولية شتى رعتها مجموعات مثل المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرها من المنظمات.

والسيد ووكر هو محاسب قانوني معتمد. وحائز على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة جاكسونفيل، وعلى شهادة كبير المديرين في الحكومة من كلية جون ف. كينيدي في جامعة هارفرد، وعلى عدة درجات دكتوراه فخرية من جامعات مختلفة، بما فيها الجامعة الأمريكية ومن الجامعة التي تخرج منها أصلاً.

وكثيراً ما يظهر السيد ووكر متحدثاً وشاهداً في الكونغرس ومساهمياً في وسائل الإعلام. وقد ألف كتابين ونشر العديد من المقالات والآراء وحصل على العديد من الجوائز تقديراً لقيادته وكتاباته وخطاباته وأدرج اسمه في قائمة "من هو Who's Who" في العالم وقائمة "من هو" في أمريكا.